عسكرة بحر الصين يزيد حدة التوتر مع دول شرق آسيا

بكين / وكالات

أعلنت الصين أمس إرسال حاملة طائرات إلى بحر الصين الجنوبي المنطقة التي تتنازع السيادة عليها مع جيرانها وسط أجواء من التوتر الشديد بسبب قرارها فرض منطقة مراقبة جوية جديدة، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة، لا سيما اليابان.

ووفقا لوكالة الصحافة الفرنسية فإن حاملة الطائرات 'لياونينغ' غادرت مرفأ كينغداو شرقي الصين متوجهة جنوبا في أول مهمة في بحر الصين الجنوبي، وفقا لما ذكرته البحرية الصينية على أحد مواقعها الإلكترونية.

وتواكب حاملة الطائرات التي وضعت في الخدمة الفعلية منذ أكثر من سنة، مدمرتان مجهزتان بقاذفة صواريخ وفرقاطتان لإطلاق الصواريخ كما أوضحت وكالة أنباء الصين الجديدة 'شينخوا' التي أشارت إلى أن هذه المهمة تمثل 'مرحلة ضرورية للتجريب والتدريب' للمعدات والأفراد.

ونقلت الوكالة عن مسؤولي البحرية القول: إن المهمة تمثل 'برنامجا عاديا في برنامج التدريب المقرر للحاملة'، في حين توقع محللون عسكريون أن تستخدم الصين الحاملة للتدريب بصورة أساسية.

ولم يعرف بعد طريق الحاملة عبر بحر الصين الجنوبي الذي به مجموعة جزر متنازع عليها بين الصين ودول جنوب شرق آسيا.

وبحسب وكالة الأنباء الألمانية، فإن الحاملة التي تعود للاتحاد السوفياتي السابق وخضعت لتجديدات، بدأت التجارب البحرية عام 2011م، وتولت البحرية الصينية أمرها في سبتمبر 2012م.

وتأتي هذه المهمة الجديدة لحاملة الطائرات في أجواء من التوتر الشديد، خصوصا مع طوكيو التي تتنازع مع بكين على منطقة بحرية أخرى في بحر الصين الشرقي.

وقد أعلنت بكين -من جانب واحد السبت- منطقة مراقبة جوية فوق بحر الصين الشرقي تشمل جزر سنكاكو- أرخبيل التابع لسيطرة اليابان، وتطالب الصين بالسيادة عليه باسم دياويو.

من جانبها، اتهمت الولايات المتحدة أمس الأول الصين بالتصعيد ضد اليابان بعد قرارها الأخير فرض مراقبة جوية على قسم كبير من بحر الصين الشرقي، حيث تتنازع الدولتان الآسيويتان السيطرة على مجموعة من الجزر.

وأعرب جوش آرنست مساعد المتحدث باسم الرئيس الأميركي باراك أوباما عن أسفه للقرار الصيني، معتبرا أنه 'تصعيدي'.

ويقضي القرار الصيني بإقامة منطقة جوية يتعين بموجبها على الطائرات تقديم خطة رحلتها بدقة والإبلاغ بوضوح عن تابعيتها والمحافظة على اتصالات لاسلكية تسمح بالرد بشكل سريع ومناسب على طلبات التحقق من الهوية من جانب السلطات الصينية.

ونددت اليابان من جهتها بقرار الصين، واعتبرته محاولة لتغيير الوضع الراهن بشكل أحادي، مشيرة إلى أنها أوعزت باتخاذ تدابير الرد المناسبة.

وفي سياق ردود الفعل، استدعت أستراليا أمس الثلاثاء السفير الصيني لديها للاحتجاج على إقامة بلاده منطقة دفاع جوي فوق بحر الصين الشرقي بشكل أحادي الجانب.

وقالت وزارة الخارجية الأسترالية: إن توقيت وطريقة الإعلان الصيني لا تساعد في ضوء التوترات الإقليمية الحالية، ولن تسهم في إرساء الاستقرار.

وأكد وزير الخارجية التايواني أن بلاده ستحافظ على حقوقها السيادية فوق جزر دياوتاي وتحمي حقوقها في الصيد البحري في هذه المنطقة، كما دانت المعارضة التايوانية أيضا الخطوة الصينية ووصفتها بأنها تحدٍ للوضع القائم حاليا في المنطقة.

وكانت وزارة الدفاع الصينية قد قالت -في وقت سابق أمس الأول- إنها سلمت سفارتي الولايات المتحدة واليابان في الصين احتجاجين رسميين بعد أن انتقدت الدولتان خطتها لفرض قواعد جديدة في المجال الجوي فوق مياه متنازع عليها في بحر الصين الشرقي.

واعتبرت الوزارة أن هذه الانتقادات ليس لها أساس ولا تتسم بالمسؤولية، ودعت الولايات المتحدة إلى الكف عن التحيز في النزاع مع اليابان على مجموعة الجزر.

مشروع قرار فرنسي لتعزيز القوة الأفريقية في أفريقيا

نيويورك/ أ.ف.ب

اعلنت فرنسا أمس الأول انها ستقدم الى مجلس الامن الدولي مشروع قرار يرمي الى تعزيز القوة الافريقية المنتشرة في جمهورية افريقيا الوسطى مع امكانية تحويلها الى قوة حفظ سلام تابعة للامم المتحدة.

وأكد السفير الفرنسي في المنظمة الدولية جيرار آرو ان مشروع القرار الذي قد يتم اقراره الاسبوع المقبل يطلب الى الامين العام للامم المتحدة بان كي مون ان يقدم الى المجلس في غضون ثلاثة اشهر تقريرا جديدا بشأن امكانية نشر قبعات زرق في جمهورية افريقيا الوسطى.

واستعرض مجلس الامن الدولي أمس الأول تقريرا اول قدمه اليه بان كي مون حول امكانية نشر ما بين ستة آلاف الى تسعة آلاف جندي من قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة في هذا البلد الذي يشهد اعمال عنف واضطرابات منذ الاطاحة بالرئيس فرنسوا بوزيزيه في مارس.

وأضاف آرو للصحافيين: "سوف نطلب من الامين العام تقريرا جديدا خلال ثلاثة اشهر حول امكانية تحويل القوة الافريقية الى عملية حفظ سلام".

والقوة الافريقية المنتشرة حاليا في افريقيا الوسطى يفترض ان يبلغ عديدها 3600 جندي ولكنها تجد صعوبة في تأمين العديد والعتاد اللازمين.

واوضح السفير الفرنسي انه بانتظار ان تتمكن القوة الافريقية من بناء قدراتها فإن القوة الفرنسية المنتشرة في افريقيا الوسطى ستتولى مؤقتا مهام تتعلق بحماية المدنيين.

واكد آرو انه خلال المشاورات التي اجراها مجلس الامن حول افريقيا الوسطى في جلسة مغلقة أمس الأول لم يبد اي من الاعضاء ادنى اعتراض على المقترحات الفرنسية.

وكان مسؤول كبير في الامم المتحدة نبه أمس الأول الى ضرورة القيام بـ"تحرك سريع وحاسم" في جمهورية افريقيا الوسطى "لتجنب خروج الازمة عن السيطرة".

واوصى نائب الامين العام للامم المتحدة يان الياسون مجلس الامن الدولي بنشر ما بين ستة الاف وتسعة الاف جندي دولي في افريقيا الوسطى.

واعتبر الياسون انه "اختبار بالغ الاهمية للتضامن الدولي"، ملوحا بشبح "نزاع ديني واتني" بين المسلمين والمسيحيين قد يؤدي الى "فظائع شاملة"، ومحذرا من ان افريقيا الوسطى قد "تصبح موئلا للمتطرفين والمجموعات المسلحة".

وقال: "نطلب من المجتمع الدولي ان يساند القوة الافريقية في جمهورية افريقيا الوسطى وان يبحث خيار عملية لحفظ السلام"، ملاحظا ان النداء الذي وجه لتأمين 195 مليون دولار تستخدم لمعالجة الازمة الانسانية في هذا البلد لم يلق استجابة الا بنسبة 50 %.

سرطان الاستيطان الإسرائيلي ..على طاولة التشريح

تقرير/ أمين الجرموزي

تشكل عملية بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قنبلة ديمغرافية تفخخ الجهود الرامية إلى انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة المتضمنة إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وفقا للقوانين والقرارات الأممية ذات الصلة.

ويلقى الاستيطان الإسرائيلي المتعاقب بوتيرة عالية إدانة من قبل الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية والاتحاد الأوروبي باعتباره عائقاً كبيراً أمام تسوية شاملة، وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية وتتناقض مع القانون الدولي، وخصوصاً معاهدة جنيف الرابعة حول حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

وبالتالي فإن إسرائيل لا تلقي بالا لهذا الرفض الدولي وتمضي عبر حكوماتها المتعاقبة بمواصلة المستعمرات وبنسبة وصلت إلى 70 % من التهام الأراضي الفلسطينية، لتضع الفلسطينيين أمام الأمر الواقع وهو ما يعد قنبلة موقوتة وضعتها الدولة العبرية مع سبق الإصرار والترصد لنسف أسس أيه تسوية قادمة وإفشال كل مساع السلام عبر نفق مفاوضات عبثية أثبتت مع مرور السنين وعبر التجربة المريرة لهكذا مفاوضات بأنها فاشلة كليا، لا سيما في ظل تماهي ونفاق الدول الغربية وانحياز أميركا الواضح مع الكيان العبري الغاصب.

ويُعتبر الاستيطان الركيزة الأساسية للكيان الإسرائيلي على ضوء طبيعته وسياساته وأهدافه، وذلك لأن إسرائيل نشأت من خلال عملية استيطانية تضمنت، تهجير جماعات يهودية من مواطنها الأصلية إلى فلسطين، والاستيلاء التدريجي والحثيث على الأرض الفلسطينية عبر توسع الاستيطان الإسرائيلي الذي يمثل التطبيق العملي للفكر الإستراتيجي الاستيطاني الذي أنتهج فلسفة تعتمد في أساسها على الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بعد طرد سكانها الفلسطينيين بشتى الوسائل وجلب أعداد كبيرة من شتات اليهود من مختلف أنحاء العالم وإحلالهم بدلاً عن الفلسطينيين.

التوسع كأمر واقع

بدأ بناء المستوطنات بالأراضي المحتلة بعد مضي وقت قصير على انتهاء حرب 1967م، بهدف اقتلاع الأراضي الفلسطينية وتهويدها كليا بما في ذلك القدس المحتلة سعيا منها لإجهاض أيه تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين.

ويطمع الإسرائيليون في توسيع حدود كيانهم من خلال تطوير آلية الاستيطان واستنزاف الوقت والتسويف والمماطلة عبر إجراء جولات من المفاوضات والتي تتعثر بسبب التوسع الإستيطاني الإسرائيلي رغم أن الاستيطان في الأراضي المحتلة يتعارض مع القانون والأعراف الدولية ويعوق إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود 1967م بجوار إسرائيل. ويُلاحظ أن حكومات إسرائيل المتعاقبة رغم اختلاف أطيافها وتوجهاتها منذ عام 1948م وحتى عام 2013م لعبت دورا كبيراً في دعم السياسة الاستيطانية بصور مختلفة في الشكل ومتوافقة في المضمون من خلال زيادة عدد المستوطنات والمستوطنين بالأراضي العربية المحتلة.

ومنذ احتلال اسرائيل لأراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة في العام 1967م، قامت الحكومة الاسرائيلية المتعاقبة على تشجيع الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة وفي منطقة القدس على وجه الخصوص، من خلال تقديم حوافز للمستوطنين، بما في ذلك إعانات السكن، وعمل تخفيض على ضريبة الدخل وتخصيص فوائد ومخصصات مالية لمناطق المستوطنات، ومنح مالية وضمانات وفوائد ضريبية لقطاعي التجارة والصناعة. وخلال العقدين الماضيين، ومن خلال شق الطرق الالتفافية الاسرائيلية لربط المستوطنات الاسرائيلية بعضها ببعض وكذلك السيطرة المفرطة للجيش الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية إذ ازداد عدد المستوطنات الإسرائيلية، ووفقا لبيانات المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي فأن حكومة أسرائيل تنفق أكثر من مليار ونصف على يهود المستوطنات وبالذات الضفة الغربية حيث الكثافة الاستيطانية الإسرائيلية.

تهويد القدس

ويرجع السبب في تمركز اليهود في مدينة القدس المحتلة إلى منطلق ديني توراتي يؤمن به اليهود، فهم يعتبرون من يمتلك القدس يمتلك العالم أجمع، كما أنهم ينشدون في نشيدهم لها، لذلك فهم يسعون إلى الاستيطان بها قدر الإمكان والبناء فيها، وتشريد الفلسطينيين منها عنوة حتى يصعب اقتلاعهم من هذه الأراضي التي احتلوها واغتصبوها..

تنص المادة 49، الفقرة السادسة من معاهدة جنيف الرابعة على أن "لا يجوز لدولة الاحتلال أن تُرحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". ويُشكّل هذا البند الأساس للحجّة بأن المستوطنات الإسرائيلية تنتهك المعاهدة، ونتيجة لذلك فهي غير قانونية وفقاً للقانون الدولي.

ولا تزال إسرائيل في وضع احتلال محارب للأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967م. ونتيجة لذلك تنطبق معاهدة جنيف الرابعة والبنود الأخرى للقانون الإنساني الدولي على هذه الأراضي. وهذا يشمل أيضاً القدس الشرقية التي ما زالت أرضاً محتلة على الرغم من المحاولات الإسرائيلية لضّم المدينة لتكون جزءاً من إسرائيل.

تنامي سرطان المستوطنات

وبإلقاء الضوء على مسيرة إقامة المستعمرات الإسرائيلية كاملة منذ 1967م وحتى عام 2013م نجد أنه بحلول العام 2000م ارتفع عدد المستوطنين من 100. 500 إلى 191.600 بزيادة قدرها 90% تقريباً. وفي العام 2009م وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من حزب الليكود على طلب تجميد البناء لعدة أشهر. وبعد انتهاء فترة "التجميد"، رفض نتنياهو دعوة أوباما للتمديد وواصل عملية الاستيطان.

وفي الأشهر الستة الأولى من العام 2013م زاد عدد المستوطنين بمقدار 7700 شخص، ليصبح 367 ألف مستوطن، أي بزيادة قدرها 2.1 % بينما تبلغ الزيادة السكانية في إسرائيل 2 % سنويا. كما تزايد عدد سكان المستوطنات الصغيرة المعزولة في الضفة الغربية التي قد يتم تفكيكها في إطار اتفاق سلام مع الفلسطينيين إلى 2400 شخص، لتصل إلى 40 ألف مستوطن بزيادة قدرها 1.7 %. بحسب وسائل إعلام إسرائيلية.

للمطالبة بتأجيل الانتخابات

تظاهرات وقطع للطرقات في بنجلادش

دكا (ا ف ب)

اقدم ناشطون من المعارضة يندون بقرار الحكومة تنظيم انتخابات تشريعية في الخامس من يناير المقبل، أمس على سد طرقات وخطوط سكك حديد في بنجلادش.

ودعا الحزب القومي لبنجلادش وحلفاؤه الإسلاميون إلى إضراب عام لثماني وأربعين ساعة مطالبين بتأجيل موعد الاقتراع الذي أعلن مساء الاثنين على التلفزيون الرسمي.

وطالب الحزب القومي مجددا باستقالة رئيسة الوزراء الشيخة حسينة واجد لصالح حكومة لتصريف الأعمال تشرف على الانتخابات، لكن رئيسة الحكومة رفضت هذا الطلب.

واطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاط على مئات المتظاهرين الذين اجتاحوا شوارع راج شاهي وخولنا (غرب) مما أدى إلى سقوط ما لا يقل عن ثلاثين جريحا بحسب محطة التلفزيون تشانيل 24.

وأفادت الشرطة بأن متظاهرا لقي حتفه غرقا في سيراج غانج (شمال) لدى محاولته الهرب من الغاز المسيل للدموع، فيما أكدت شبكة أي تي أن نيوز من جهتها انه قتل بعد اصابته بقنبلة غاز مسيل للدموع.

وقال ضابط في الشرطة المحلية يدعى مختار حسين: إنه توفي أثناء نقله إلى المستشفى.

من جهة أخرى انحرف قطار عن سكته في غوريبور على بعد مائة كلم من العاصمة دكا وتشتبه الشرطة بقيام متظاهرين باخراج عربات القطار عن سكتها.

وقال قائد شرطة ميمنسينغ موينول حق لوكالة الصحافة الفرنسية: إنه لم يصب أحد بأذى لكن حركة النقل على سكك الحديد توقفت بين دكا وميمنسينغ.

كما توقف خط القطار بين دكا ومدينة شيتاغونغ الساحلية بعد أن انتزع متظاهرون بعض سكك الحديد وأخرجوا عربات قطار عن سكتها وحاولوا أيضا اضرام النار بأحد جسور سكك الحديد قرب مدينة امامباري (شرق).

وفي دكا انتشرت الشرطة والقوات شبه العسكرية لتشديد الطوق الأمني على المدينة كما قال المتحدث باسم الشرطة لوكالة الصحافة الفرنسية، وتوقفت حركة نقل الباصات بين المناطق تحسبا لأي أعمال عنف مما تسبب باحتجاز آلاف الأشخاص.

وقبل الإعلان عن موعد الانتخابات حذر الناطق باسم الحزب القومي من أن المعارضة "ستشل البلاد" بإضرابات وطنية وحصارات للمدن الكبرى حتى الاستجابة لمطالبها.